بالتعاون مع وزارة السياحة بارغام الإشراف والتسجيل الدولية وان بركوبها ودون تحديد مواعيد الداخلية والسياحة والسنون بالسيارة وعدم الحصول على من ذلك هو الناحد من عدم زيادة مجلس إدارة إحدى شركات

كشف المهندس محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة عن ارتفاع معدلات التوسع العشوائى فى القرى حتى بلغت نسبة العشوائيات فى بعض القرى إلى ١٠٠٪.

طالب د. احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ خطة إعادة تخطيط القرية المصرية وتطويرها وتزويدها بخدمات البنية الاساسية واستغلال المتخلات بعد تحديدها بدقة لاستيعاب الزيادة السكانية والقضاء على العشوائيات.

وقضية العشوائيات فى مصر قضية ليست جديدة أو وليدة اليوم وانما هى نتاج لتراكمات سنين متتالية خاصة وان الارقام والاحصائيات ان فترة الانتخابات الرئاسية قد شهدت ما يقرب من ٢٥ الف حالة تعد جديدة على الاراضى الزراعية وهو ما يعطى مؤشرا خطيرا عما يمكن ان يحدث من تصريحات خلال موسم الانتخابات البرلمانية من خلال استغلال هواة التعديات وسماسرة الاراضى انشغال الاجهزة التنفيذية والامنية فى الانتخابات واقتطاع أكثر من الف فدان من أجود الاراضى الزراعية.

وقد تفاوتت نسبة التعدى من محافظة إلى أخرى ففى محافظة الغربية وصلت حالات التعدى إلى ٤ الاف حالة وفى محافظة البحيرة أكثر من ٢٢٠٠ حالة وفى القليوبية ١٢٠٠ حالة وفى الدقهلية ٨٠٠ حالة وفى دمياط ٦٠٠ حالة.

وبالتاكيد هذه الارقام سوف تزيد فى الايام القادمة فى الموسم الذى ينتظره محترف البناء العشوائى على الاراضى الزارعية وهو موسم الانتخابات التشريعية!!

ففى هذه الفترة التى تسبق الانتخابات التشريعية تغض الاجهزة المحلية النظر عن البناء العشوائى والتعليات بدون ترخيص وكذلك التوسعات فى الوحدات السكنية حيث تحرص الاجهزة التنفيذية إلى رشوة الناخبين مقابل تأييد مرشحى الحزب الوطنى.

وكشفت الدراسات الصادرة من المجالس القومية المتخصصة ان المناطق العشوائية تتميز بضيق شوارعها وتعرجها وكثرة الحارات والازقة وتدنى مستوى الخدمات مثل المياه والصرف الصحى والكهرباء والاتصالات وسوء حالة المواصلات وارتفاع معدلات الجريمة وانتشار المخدرات ومشكلة التعدى على أملاك الدولة بالعشوائيات تقدر بـ١٠٣٤ منطقة على مستوى الجمهورية منها ٩٠٣ مطلوب تطويرها و ٨١ منطقة مطلوب ازالتها وتؤكد الارقام الصادرة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ان المساحة التى تشغلها العشوائيات تبلغ ٣٤٤ كيلو مترا يسكنها حوالى ١٠ ملايين و ٢١٠ الاف مواطن.

نمو سرطانى

فى البداية يقول الدكتور محمد عبد الباقى ابراهيم استاذ مساعد بكلية الهندسة بجامعة عين شمس ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ان كل القرى المصرية

المحليات فى اجازة حتى آخر نوفمبر

الانتخابات التشريعية "موسم" مخالفات البناء

تحقيق : عصام هادى

عشوائية فمعظم قرى مصر انشئت بدون تخطيط وبطريقة وضع اليد وبدون رخصة بناء اى ينطبق عليها لفظ عشوائيات وذلك نتيجة لغياب الدولة عن تخطيط وتنمية وتنظيم العمران الريفى حيث اننا نجد ان اجهزة الدولة دائما ما يشغلها الاسكان الحضرى والاسكان الفاخر فى حين ان الاسكان الريفى غائب ولا يلتفت اليه احد للنظر إلى القرية المصرية الا فى حالة مد مرافق او توفير خدمات مثل مشروع شروق او مشروعات المحليات من مرافق وخدمات.

ويضيف د عبدالباقى ان الدولة عندما تفكر فى الارتقاء بالبيئة العمرانية للقرية المصرية فهى تنظر فقط للارتقاء بالبيئة العمرانية دون الارتقاء بالبيئة الاجتماعية و الاقتصادية وهى الاولى بالرعاية حيث ان الفلاح المصرى هو أمل التنمية ومن ناحية أخرى نجد ان الدولة حين تعمل على توفير المرافق والخدمات للقرية المصرية فانها تنشئها داخل القرية على الاراضى الزراعية دون الالتفات إلى أهمية وجود الظهير الصحراوى يجب ايجادة ثم تنمية وايجاد عوامل الجذب والمرافق والخدمات به لذلك فالدولة تواطأت فى تبوير الارض الزراعية والسماح بانشاء وحدات سكنية على اراضى زراعية ثم مد المرافق اليها لاعتبارات سياسية لضمان اصوات الناخبين وزيادة شعبية الحكومة ثم عجزت عن اعادة تخطيطها فتاكلت الرقعة الزراعية وزادت مخالفات البناء التى لا تواجه بعقوبات رادعة.

ويطالب د. عبد الباقى الحكومة بأن تأخذ فى الاعتبار الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشروعاتها فالاستثمارات المطلوبة لاستصلاح اراض صحراوية تفوق بكثير ما يمكن ان تهدف إلى الحفاظ على الاراضى الزراعية فضلا عن ان مواجهة مشكلة العشوائيات فى القرى تتطلب ان تستمع الحكومة للخبراء وأهل الخبرة وليس أهل الثقة الذين نادوا منذ ١٩٨٤ باهمية ايجاد الظهير الصحراوى للقرية المصرية وذلك من خلال ايجاد شبكات للطرق تربط بين قرى وادى النيل والقرى فى الظهير الصحراوى حتى يسهل على السكان عملية الزيارة ثم الاستيطان بالقرى الجديدة مع ايجاد عوامل جذب كافية للقرية المصرية الجديدة يقابلها عوامل تفريغ للقرية القائمة وتفعيل جهود المشاركة الشعبية فى انشاء المساكن الجديدة وتوفير الدعم الفنى والمالى للظهير الصحراوى وتوفير القواعد الاقتصادية اللازمة لتلك القرى حتى تكون قرى انتاجية وليس فقط قرى للسكنى وتتفرع القواعد الاقتصادية ما بين النشاط الزراعى القائم على استصلاح الاراضى او قاعدة اقتصادية من الصناعات التحويلية والقائمة على تشغيل المنتجات الصناعية فى الوادى او الصناعات التعدينية فى حالة وجود خامات يمكن استخراجها او قواعد خدمية وتعليمية وإدارية تخدم الوادى الضيق.

تواطؤ الحكومة

ويؤكد الدكتور احمد صلاح عبدالحميد استاذ التخطيط بكلية الهندسة جامعة عين شمس - على ان تعريف العشوائية بانها كل منطقة بدون تخطيط وهنا لابد ان نشير إلى ان كل القرى فى مصر عشوائية لانه لا توجد قرية مخططة فالقرى مجموعة من الافراد وتحولت إلى قرى بشكل عشوائى بل ان هذه القرى اتسعت بشكل عشوائى اكبر على مساحات جديدة من الاراضى الزراعية ونحن نعد لمشروع اعداد مخطط استراتيجى عام لكل قرية وهذا امر ايجابى ويعتمد على تزويد القرية بالخدمات الاساسية من مياه صرف وطرق ووحدات صحية إلى جانب تخطيط بجانب المشاركة الشعبية بعد الالتقاء بأهالى القرى لوضع هذا التخطيط إلى جانب ذلك التنمية الذاتية داخل كل قرية من خلال صندوق تنمية للصرف على الخدمات.

ولكن هناك تواطؤ حكومى مع المخالفين فى مواسم انتخابات فتمثل فى تجاهل الاجهزة المحلية لعمليات مخالفات البناء للايحاء بان مرشح الحكومة وراء ذلك التواطؤ فضلا عن مد المرافق والخدمات للمناطق العشوائية المطلوب ازالتها لزيادة شعبية الحكومة لدى سكان هذه المناطق وبالتالى ضمان الحصول على اصواتهم وهى ظاهرة خطيرة اذا ما علمنا ان معظم المناطق العشوائية ومخالفات البناء ظهرت خلال موسم الانتخابات.

قصور

ويؤكد د. عبدالله عبدالعزيز - استاذ التخطيط بكلية هندسة عين شمس - يرى ان هناك قصورا فى سياسات الاسكان المتعلقة بتطوير العشوائيات فلابد ان وزارة الاسكان مسئولة عن مواجهتها لانها تعد من اخطر المشاكل والناس تسعى لحل المشكلة بنفسها فيتم اقامة عشة او اى مسكن لكى يكون لها مأوى ولذلك نجد عدد الوحدات السكنية تمثل ٩٠٪ من عدد الوحدات السكنية على مستوى الجمهورية وحوالى ١٠٪ يمثلون الاسكان الرسمى وهذا يعنى ان ٩٠٪ مساكن عشوائية وأن ٧٠٪ من الفقراء المصريين يسكنون فى هذه الوحدات

ويضيف د.عبدالله عبدالعزيز بضرورة الارتقاء بالبيئة العمرانية لهذا النوع من الاسكان اى تطويره لانه موجود صحيا و بيئيا واجتماعيا فلا يمكن ان ننتظر لحين اقامة مبان جديدة ولابد من الاهتمام بتطوير هذه المناطق من خلال تطوير وتخطيط عمرانى بيئى اقتصادى ولابد ان تدعم الدولة هذا الاتجاه من خلال تطوير المرافق والخدمات لان تركها سيؤدى للعديد من الجرائم مثل الارهاب.

تخطيط عشوائى

ويرى الدكتور جودة غانم - استاذ الانشاءات بكلية الهندسة جامعة عين شمس - ان العشوائية اقسام عديدة منها التخطيط والانشاءات والمعروف ان العشوائية الحقيقية هى عشوائية التخطيط العمرانى وعدم الالتزام بالمسطحات المائية والمساحات الخضراء والطرق وبالتالى تصريحات وزير الاسكان حول ارتفاع معدلات العشوائية فى القرى فهذا امر حقيقى يجب الاعتراف به وبالتالى المشكلة متشابكة فى القرية المصرية من خلال التحايل للبناء من أجل ايجاد حل لمشكلة السكن بالاضافة إلى ذلك لابد من اعادة تخطيط الحيز العمرانى لقرى الجمهورية كلها ومن خلاله يتم الالتزام بهذا الحيز.

ويؤكد د. جودة غانم بأننا قد بدانا بـ٩٠ قرية يتلوها ١٥٠ قرية من خلال وضع حيز عمرانى بأعادة تخطيط المبانى إلى داخل هذا الحيز وإلزام الناس على الالتزام بهذا الحيز ولو نجحنا فى ذلك سيكون حلا جيدا إلى جانب ضرورة توفير سكن حتى لا تضطر الناس للبناء على الاراضى الزراعية وتكوين مجتمعات عشوائية جديدة.

د. صلاح عبدالحميد:

معظم المناطق العشوائية ومخالفات البناء ظهرت فى موسم الانتخابات

د.محمد عبدالباقى:

الحكومة سمحت بتبوير الاراضى الزراعية والبناء عليها لاعتبارات سياسية